

التكليف الأول: نقد ورقة بحثية من حيث: (العنوان - المستخلص -

المقدمة)

اسم المقرر:

دراسات نقدية ١

الدراسة بعنوان: حجية الدليل الرقمي في الإثبات الجنائي في النظام السعودي دراسة تحليلية مقارنة.

اسم الباحث: فارس بن صالح الفارس.

جامعة المجمعة.

سنة النشر: ٢٠٢٣

١-نقد العنوان:

أولاً: الإيجابيات:

١. التحديد الدقيق للمجال: استخدم مصطلح "الدليل الرقمي" الذي يُعد من المفاهيم القانونية

الحديثة في مجال الإثبات الجنائي، ما يدل على جدة الموضوع وأهميته في الواقع
القضائي الراهن.

٢. توضيح الإطار القانوني: ذكر "في النظام السعودي" يحدد البيئة التشريعية التي تتم فيها

الدراسة، وهذا عنصر ضروري للتمييز بين النظم القانونية المختلفة.

ثانياً: السلبيات:

١. طول العنوان النسبي: العنوان يحتوي على أكثر من فكرة فرعية، ما يجعله طويلاً نسبياً.

يمكن تبسيطه قليلاً دون فقد المعنى، مثل: "الدليل الرقمي وأثره في الإثبات الجنائي:

دراسة مقارنة في النظام السعودي "هذا الصياغة أقصر وتحافظ على جوهر الموضوع.

٢. ازدواجية في الوصف المنهجي :عبارة "تحليلية مقارنة" فيها تكرار نوعي لأن الدراسة

المقارنة بطبيعتها تحليلية، لكن يمكن الاكتفاء بعبارة واحدة تعكس الأسلوب العلمي،

مثل :دراسة مقارنة تحليلية" أو "دراسة مقارنة" فقط.

٣. عدم تحديد جهة المقارنة: كلمة "مقارنة" عامة، ولا توضح الأنظمة أو الدول التي

ستُجرى المقارنة معها. من الأفضل الإشارة في العنوان أو على الأقل في مقدمة البحث

إلى النظام أو الدول المقارنة حتى تكون المقارنة ذات اتجاه محدد.

٤. غياب الإشارة إلى البعد التطبيقي أو القضائي: العنوان يقتصر على الجانب النظري

("حجية الدليل") دون توضيح إن كان البحث يتناول التطبيق القضائي العملي للدليل

الرقمي أمام المحاكم السعودية، إضافة عبارة بسيطة مثل "وتطبيقاته القضائية "كانت

ستعطي العنوان بعدًا عمليًا يعزز قيمته.

٢- نقد المستخلص:

أولاً: الإيجابيات:

الملخص يعرض فكرة البحث بوضوح مقبول، ويتناول موضوعاً معاصراً ومهماً في المجال القانوني، وهو "حجية الدليل الرقمي في الإثبات الجنائي". الملخص يُظهر وعياً بالواقع السعودي وتحدياته القانونية المعاصرة.

ثانياً: السلبيات:

من حيث اللغة والصياغة:

- اللغة تحتاج إلى مزيد من الاتساق والوضوح: النص يعاني من عبارات طويلة ومتشعبة، مما يجعل بعض الجمل ثقيلة على القارئ. مثلاً: إذ أدى تطوّر تقنية المعلومات إلى ظهور أشكال مستحدثة من الجرائم "...يمكن تبسيطها دون فقد المعنى مثل: أدى التطور التقني إلى ظهور جرائم رقمية معقدة يصعب إثباتها بالوسائل التقليدية".
- بعض الجمل تتضمن تكراراً في الفكرة، مثل الحديث عن صعوبة الإثبات مرتين بعبارات متقاربة.
- هناك كثافة في استخدام الجمل الاسمية على حساب الفعلية، مما يقلل من الحيوية في النص. من الأفضل الدمج بين الأسلوبين لإضفاء انسيابية أكبر.

من حيث المضمون العلمي:

- عرض المشكلة البحثية جيّد؛ إذ أوضح أن التطور التقني أفرز جرائم يصعب التعامل معها بالأدلة التقليدية، وهو مدخل منطقي وسليم لكن الملخص لم يذكر حدود المشكلة

بوضوح —مثل نطاقها الزمني، أو مدى انتشارها في الواقع السعودي، أو نوع الجرائم التي تُعالج (هل هي إلكترونية فقط؟ أم تشمل كل الجرائم التي يُستخدم فيها دليل رقمي؟).

- هدف البحث غير مصاغ بصيغة واضحة ومباشرة يمكن استخلاص الهدف من السياق، لكنه لم يُذكر بصيغة تقريرية مثل:
- "يهدف البحث إلى بيان مدى حجية الدليل الرقمي في الإثبات الجنائي في النظام السعودي، ومقارنته بالنظام الإماراتي".وهي صيغة أوضح وأكثر منهجية.
- غياب الإشارة إلى منهج البحث وأدواته بدقة صحيح أنه دُكر أن الدراسة "تحليلية مقارنة"، لكن لم يُذكر كيف أُجريت المقارنة (هل تحليل نصوص قانونية؟ أحكام قضائية؟ دراسات سابقة؟). الملخص الجيد يجب أن يوضح منهجية العمل ولو بجملة واحدة.

من حيث البنية الأكاديمية:

- الملخص لا يتضمن عناصر النتائج والتوصيات بشكل محدد، رغم الإشارة إليهما في السطر الأخير بعبارة عامة ("وانتهت الدراسة بأهم النتائج والتوصيات") كان من الأفضل ذكر مثال أو نتيجتين بارزتين على الأقل لإعطاء القارئ لمحة عن القيمة المضافة للبحث.
- ترتيب الأفكار داخل الملخص غير متدرج من العام إلى الخاص يبدأ مباشرة بوصف المشكلة، ثم ينتقل إلى الصعوبات، ثم إلى المفهوم، دون تقديم تمهيد قصير يربط بين التطور التقني والأثر القانوني بطريقة منطقية متدرجة.

ثالثاً: نقد المقدمة:

١. الإيجابيات:

- المقدمة تُظهر فهماً عاماً لتطور الجريمة الإلكترونية وتتنامي استخدام الأدلة الرقمية في التحقيقات.

٢. السلبيات:

من حيث الوضوح والترابط المنطقي:

- من الأفضل أن تبدأ المقدمة بفقرة تمهيدية توضح طبيعة التطور التقني، ثم فقرة ثانية تبين أثره على ظهور الجرائم المعلوماتية، ثم فقرة ثالثة توضح أهمية الدليل الرقمي وإشكالاته القانونية.

من حيث تحديد الإشكالية:

- المقدمة لم تُبرز بوضوح المشكلة القانونية الأساسية التي يعالجها البحث.

من حيث تحديد المنهج والأهداف:

- لا توجد في المقدمة إشارة واضحة إلى المنهج التحليلي المقارن الذي يعتمد عليه البحث، رغم ذكره في العنوان، كان من الضروري أن تُذكر المقارنة بين النظام السعودي وغيره؛ لتُظهر الإضافة العلمية المتوقعة من البحث.